الأمم المتحدة



Distr.: General
4 January 2018
Arabic
Original: English

التقييم الذي أجراه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – أيد مجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧) إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على مرحلتين، تمشياً مع التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام (S/2017/437)، وطلب منا أن نقدم، بالتشاور مع العملية المختلطة، تقييماً خطياً بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ للمرحلة الأولى من عملية إعادة تشكيل البعثة (١ تموز/يوليه – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). وتمشياً مع الفقرة ٦ من منطوق القرار، يتضمن التقييم سرداً عن التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الأولى، وأثر التخفيضات على وجود البعثة في المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة، وتعاون حكومة السودان مع العملية المختلطة في كفالة تمتع العملية المختلطة بحرية التنقل دون عوائق، وإزالة العوائق البيروقراطية، وأخيراً عن مدى استمرار توافر الظروف الميدانية المواتية لإجراء المزيد من التخفيضات في المرحلة الثانية (٣١ كانون الثاني/يناير – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨).

٢ – وقام فريق للتقييم مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بزيارة الخرطوم ودارفور في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وشارك في رئاسة هذا الفريق مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في السودان وإدارة عمليات حفظ السلام، وشمل ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب منسق الشؤون الإنسانية في دارفور، الذي يمثل على التوالي فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني. وقد أجرى فريق التقييم مشاورات مع المسؤولين في حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، وقام بزيارة أربع ولايات في دارفور وغالبية مواقع الأفرقة المغلقة، والتقى بسلطات الولايات والسلطات المحلية، وممثلي مجتمعات المشردين داخلياً، وإدارة السكان الأصليين.

٣ – ويغطي تقرير التقييم الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويقدم تحليلاً للنزاع يصور ديناميات النزاع الحالي ودوافعه في دارفور، وكذلك الحالة السياسية والإنسانية. كما يقيم الحالة وفقاً لمتطلبات الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، ويقدم توصيات للمرحلة الثانية لإعادة تشكيل البعثة.





ثانيا – تحليل النزاع

٤ – تستمر الاتجاهات المشار إليها في التقرير الخاص (S/2017/437)، مع قيام حكومة السودان، بعد انتصارها العسكري ضد حركات التمرد، بتوطيد سيطرتها وسلطة الولاية في جميع أنحاء دارفور، باستثناء جيوب صغيرة في منطقة جبل مرة. وعلى وجه الخصوص، كان من شأن نشر قوات الدعم السريع في دارفور، في سياق حملة جمع الأسلحة، أن زاد قدرة الحكومة على الاستجابة بسرعة للتحديات الأمنية، مع خلق ديناميات جديدة. وعلى الصعيد السياسي، تستمر عملية مراجعة الدستور بطريقة محسوبة على أساس نتائج الحوار الوطني. غير أن شعب دارفور لم يستفد بعد من الأحكام السياسية والتشريعية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بسبب عدم تنفيذها، وذلك على الرغم من إدراج وثيقة الدوحة في الدستور.

ألف – ديناميات النزاع

الاقتتال بين حكومة السودان والجماعات المسلحة

٥ – لم يُبلَّغ عن أي وقوع مواجهات كبيرة بين حكومة السودان وجماعات المتمردين في دارفور منذ ١ تموز/يوليه. ثم إن توغل كل من جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وهو فصيل منشق عن جيش تحرير السودان/عبد الواحد، من ليبيا وجنوب السودان إلى شمال وشرق دارفور، في أواخر أيار/مايو - أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٧، لم يسفر عن أي وجود متواصل في دارفور. وتفيد العملية المختلطة بأن الاشتباكات المبلغ عنها التي وقعت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بين القوات المسلحة السودانية/قوات الدعم السريع وخلية نائمة مشتبه فيها تابعة لحركة العدالة والمساواة في منطقة بركة سيرا، الواقعة، على بعد ٢٥ كيلومتراً شرقي سرف عمرة، في سياق حملة جمع الأسلحة، قد أسفرت عن أسر ١٦ متمرداً وتسريح ما يقرب من ١٣٠ عنصراً من عناصر حركة العدل والمساواة. وأُبلغ أيضاً عن وقوع اشتباكات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في قرية المِجلد، على بعد ٤٦ كيلومتراً شمال شرق الشعيرية، بين القوات المسلحة السودانية ومجموعة مسلحة مجهولة الهوية يشتبه في أنها قدمت من جنوب السودان، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات. ولا يوجد لأي من جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي أو فصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة حضور مسلح ذو أهمية في دارفور أو السودان.

٦ – ولا تزال منطقة عمليات فصيل عبد الواحد في دارفور محدودة في جيوب في جبل مرة، وأصبحت فعاليتها تتناقص بسبب استمرار حالات التجزؤ أو الاقتتال الداخلي أو التورط في أعمال اللصوصية. ولم يتغير نطاق المناطق الخاضعة لسيطرة كل من فصيل عبد الواحد والقوات المسلحة السودانية منذ صدور التقرير الخاص. ولم يُبلَّغ عن وقوع أي اشتباك بين القوات المسلحة السودانية وفصيل عبد الواحد منذ اشتباكات ١٠ حزيران/يونيه التي وقعت في قرية طور، على بعد ١٥ كيلومتراً جنوب نيرتيتي، والتي نشبت جراء سرقة مزعومة قام بها عناصر من الفصيل لمواشٍ تعود ملكيتها إلى عشيرة النوايبة في الرزيقات الشمالية. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، سُجلت اشتباكات بين عناصر من فصيل عبد الواحد موالين للحركة ومجموعة منشقة عنه في قرية فينا، شمال شرقي الكص، وهو الحادث الخامس من هذا النوع منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، سرقت عناصر من فصيل عبد الواحد مواشي تعود ملكيتها إلى العريقات/الرزيقات، وهو ما أدى إلى توترات في المنطقة المحيطة بطور، جنوب نيرتيتي، وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت عناصر يشتبه في انتمائها إلى فصيل

عبد الواحد النار على شاحنة تجارية بالقرب من قولو، وسط دارفور، وأسفر ذلك عن مقتل شخص مدني واحد وإصابة ستة مدنيين.

٧ - وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، تواصل الحكومة والجماعات المسلحة تمديد حالات الوقف المؤقت للقتال. ففي تشرين الأول/أكتوبر، مددت الحكومة وقفها للأعمال القتالية من جانب واحد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي إعلان مشترك صدر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مدد كل من جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وفصيل جبريل من حركة العدل والمساواة والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وقفها الأعمال القتالية من جانب واحد لمدة شهرين، امتد من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٨ - لا تزال النزاعات التي تجري في البلدان المجاورة توفر فرصة لبعض المجموعات المتمردة التي فقدت موطئ قدمهما في دارفور للانسحاب وإعادة التزود بالإمدادات والتدريب. وتشير التقديرات حالياً إلى أن جناح مني مناوي يضم عدة مئات من المقاتلين مع حوالي ١٥٠ مركبة في ليبيا، حيث يمارسون أنشطة مرتزقة، في حين لا يزال بضع مئات من مقاتلي حركة العدل والمساواة، بمركبات يتراوح عددها بين ٦٠ و ٨٠ مركبة، موجودين في غرب بحر الغزال، جنوب السودان. وفي عملية التوغل التي وقعت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، استخدمت المجموعات المتمردة التي تسللت من ليبيا أسلحة ثقيلة، بما في ذلك مركبات مدرعة، للمرة الأولى.

٩ - وتواصل وحدات قوات الدعم السريع رصد الحدود الشمالية لدارفور، في حين أن القوة المشتركة لرصد الحدود التشادية - السودانية ظلت فعالة في تحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية الغربية. ولم يحرز أي تقدم حتى الآن نحو وضع ترتيبات مماثلة لتغطية الحدود بين دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، وسالفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، تعهدا، في أعقاب اجتماع عُقد في الخرطوم في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بعدم إيواء حركات التمرد في بلديهما أو تقديم الدعم لها، وقررا إعادة تنشيط الآلية السياسية والأمنية المشتركة، بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي هي جزء من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

جماعات الميليشيات وحملة جمع الأسلحة والأثر على الأمن

١٠ - وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتوطيد سيطرتها وتوسيع سلطتها في جميع أنحاء دارفور، هناك عاملان رئيسيان يسهمان في نشوء ديناميات جديدة في مجال الأمن، وهذان العاملان هما نشر وحدة كبيرة من قوات الدعم السريع وإجراء حملة لجمع الأسلحة. فالعامل الأول يُحرِّك بحكم الأمر الواقع عملية توحيد جماعات الميليشيات لتصبح تحت مظلة قوات الدعم السريع، في حين تفيد التقارير بأن العامل الثاني يهيئ الظروف اللازمة لزيادة تحسين نطاق الأمن في دارفور خارج عواصم الولايات، فيما يعيد تشكيل المشهد السياسي. وعلى الرغم من الانخفاض العام في عدد أعمال اللصوصية والإجرام، فإن قدرات قوة الشرطة والمؤسسات المعنية بسيادة القانون محدودة في المناطق النائية ومناطق العودة لمجتمعات المشردين داخلياً.

١١ - وقد أسفر نشر قوات الدعم السريع مؤخراً إلى دارفور، في سياق حملة جمع الأسلحة، بالفعل عن عملية لإخضاع جماعات الميليشيات المختلفة للسيطرة الفعلية لقوات الدعم السريع وسلطتها. وعلى الرغم من أن مجموع أرقام عملية النشر ليس علنياً، باستثناء ما أعلن عنه بشأن وصول ٠٠٠ ١٠ فرد

من قوات الدعم السريع في شمال دارفور، تشير تقديرات العملية المختلطة إلى أن حوالي ٠٠٠ ١٨ فرد من قوات الدعم السريع نُشروا على نطاق ولايات دارفور الخمس. وبالنظر إلى ضلوع قوات الدعم السريع سابقاً في عمليات مكافحة التمرد، وورود تقارير عن اعتقالات تعسفية ومضايقات وجرائم اغتصاب منسوبة إلى عناصرها، إضافة إلى أن معظم وحداتها تجند من قبيلة الرزيقات العربية، لا يزال عدد من مجتمعات المشردين داخلياً تتوجس من وجودها ومن نواياها.

١٢ - وقد أكدت قوات الدعم السريع على نحو متزايد، في الأشهر الثلاثة الأخيرة، أنها قوة أمنية بلا منازع في دارفور، لا سيما بفضل دورها المركزي في حملة جمع الأسلحة. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، لاحقت قوات الدعم السريع جماعة ميليشيا السافانا إلى خارج بلدة كتم في شمال دارفور، وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اشتبكت معها في الشعيرية في شرق دارفور. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد اشتباكات وقعت في غرب بلدة كورما، أسرت عبد الله رزق الله، زعيم الجماعة، مع تسعة أعضاء آخرين. وبالمثل، وفي أعقاب رفض موسى هلال علناً، في آب/أغسطس، دمج وحداته من حرس الحدود في قوات الدعم السريع، وقعت اشتباكات في ٢١ أيلول/سبتمبر على الحدود السودانية المصرية الليبية بين قوات الدعم السريع وحرس الحدود، وهو ما أسفر عن مقتل ١٧ فردا من عناصر حرس الحدود المتهمين بالاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية، فضلا عن اثنين من عناصر قوات الدعم السريع. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن وحدات من قوات الدعم السريع تعرضت لكمين نصبه لها حرس الحدود التابعين لموسى هلال أثناء نقلها بعض العناصر الإجرامية من سرف عمرة إلى كبكابية في شمال دارفور. ورداً على القتال الذي نشب بعد ذلك، والذي أسفر عن مقتل ١٤ فرداً من قوات الدعم السريع، بمن فيهم أحد كبار قادتها، وتسعة من عناصر الميليشيات، اعتقلت قوات الدعم السريع موسى هلال وأبناءه الثلاثة وأفراداً من ميليشياته في معقله بالمسترية (٣٠ كيلومتراً جنوب غرب كبكابية)، ونقلتهم إلى الخرطوم. وبالنظر إلى كون هلال يعتبر زعيماً لعشيرة المحاميد في الرزيقات الشمالية، ورئيساً لمجلس الصحوة الثوري السوداني، وقائداً سابقاً في ”الجنجويد“، فقد شكل هذا الحدث رسالة قوية إلى جماعات الميليشيات الأخرى في دارفور.

١٣ - ويلاحظ أن رد ميليشيات القبائل الأخرى على نشر قوات الدعم السريع وحملة جمع الأسلحة في جميع ولايات دارفور الأخرى قد بدأ يخبو. فقد أُدمجت هذه الميليشيات في الوحدات المساعدة التابعة لقوات حكومة السودان، مثل حرس الحدود وقوات الدفاع الشعبي والشرطة الاحتياطية المركزية، وأصبحت تمتثل بصفة أساسية، للحملة، أو انضمت إلى قوات الدعم السريع. ولأن كثيرين من هؤلاء العناصر كانوا في الماضي ضالعين في القتال ضد جماعات المتمردين، فإن تأثيرهم الإيجابي على الأمن يحظى بتقدير واسع النطاق لدى السلطات المحلية وزعماء القبائل. وفي هذا السياق، تبوأت حملة جمع الأسلحة مكانة مركزية في ولايات دارفور الخمس جميعها.

١٤ - لم ينحصر تأثير حملة جمع الأسلحة فحسب في تغيير ميزان القوى في البيئة الأمنية في دارفور بترسيخه مكانة قوات الدعم السريع، بل إنه يتجاوز ذلك تدريجيا إلى خلق الظروف التي تتشكل فيها الحقائق السياسية الجديدة، وسط ردود فعل متباينة لدى المجتمعات المحلية ومجتمعات المشردين داخليا. وترتكز الخطة الوطنية لنزع السلاح في حكومة السودان، التي بدأ العمل بها بموجب مرسوم رئاسي في أوائل عام ٢٠١٧، واستهلها في ٦ آب/أغسطس، حسبو محمد عبد الرحمن، رئيس اللجنة العليا لجمع الأسلحة والنائب الثاني لرئيس جمهورية السودان ورئيس اللجنة العليا لجمع الأسلحة، على ركيزتين هما:

تشديد نقاط مراقبة الحدود مع البلدان المجاورة، وتنفيذ عملية جمع الأسلحة على مرحلتين، الأولى طوعية تليها مرحلة إلزامية تقوم على ’’البحث والمصادرة‘‘. وقد بدأت الحملة في وقت واحد في خمس ولايات في دارفور، وثلاث ولايات في كردفان تشهد، وفق تقييم الحكومة، أعلى مستوى لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد طُلب من حاملي الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو المركبات غير المسجلة أن يسلّموها إلى المؤسسات الأمنية الحكومية على الفور. وسيتم التعامل مع أي مقاومة على أنها انتهاك للقانون، وسوف تعالج وفقا للقانون الجنائي السوداني وقانون السلامة العامة وقانون الأسلحة والذخيرة لعام ١٩٨٦.

١٥ - وعلى الرغم من أن استنتاجات الحوار الوطني وتوصيات عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور تدعو إلى تنفيذ حملة لنزع سلاح المدنيين، فقد أعربت حركات التمرد في دارفور وأعداؤها السابقون، منذ البداية، عن معارضتهم القوية لجمع الأسلحة. وقد ندد موسى هلال بالحملة، بينما رفض دمج حرس الحدود التابعين له في قوات الدعم السريع. وقام جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وفصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة بنفس الشيء بعد ذلك بأيام، بأن طالبا بإجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن، ووقف العملية إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل. ورحب جيش تحرير السودان/عبد الواحد بموقف هلال، وعرض العمل معه في رفض تلك العملية.

١٦ - وعلى الرغم من عدم وجود أرقام موحدة عن نتائج الحملة، لم تسجل حتى الآن أية مسائل هامة أثناء جمع الأسلحة في ولايات غرب دارفور ووسطها وجنوبها وشرقها، التي دخلت المرحلة الثانية من الجمع الإلزامي في النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. وتنفذ الحملة قوة مشتركة تتألف أساسا من القوات المسلحة الوطنية وقوات الدعم السريع بمساعدة شرطة حكومة السودان والشرطة الاحتياطية المركزية. وتتراوح أعداد قطع السلاح التي جمعت حسبما أفادت به التقارير بين ٢٠٠ ٣ قطعة خلال المرحلة الطوعية في جنوب دارفور، إلى نحو ٧٠٠ ٤ قطعة في شرق دارفور، بينما قد يصل عددها حسب التوقعات في غرب دارفور إلى حوالي ٠٠٠ ١٤ قطعة. وعلى العموم، وبينما قابلت الحملة في بدايتها ردود فعل متباينة وشكوك، ترى السلطات المحلية وزعماء القبائل أنها زادت الشعور بالأمن لدى المجتمعات المحلية. ورحبت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالحملة بوصفها خطوة إيجابية من جانب الحكومة لتوطيد السلام والاستقرار النسبيين السائدين في دارفور، مع العمل مع السلطات بشأن الشواغل التي أبلغ عنها والمتعلقة بعدم احترام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بتنفيذ الحملة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أثنى إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، على الحملة الجارية في السودان التي عززت الأمن في تشاد المجاورة.

١٧ - يخشى بعض من مجتمعات المشردين داخليا من أن تؤدي الحملة إلى تدهور أوضاعها الأمنية، وقد طلبت من البعثة رصد العملية. وعلى الرغم من وجود تقارير تفيد بأن قوات حكومية مشتركة دخلت مخيمات المشردين داخليا خلال المرحلة الإلزامية، مثل مخيم كالما في جنوب دارفور، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ومخيم الحميدية في زالنجي، وسط دارفور، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ومعسكر أبو زار في غرب دارفور، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تشهد عملية الجمع، التي جرت تحت مراقبة فريق العملية المختلطة، أي حادث في المعسكرين الأخيرين. وفي نيالا، جنوب دارفور، طلبت الحكومة من العملية المختلطة أن تضطلع بعمليات جمع الأسلحة داخل معسكر كالما. وعقب اجتماعين عقدهما جيريمياه نيامان كينغزلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك، مع النائب الثاني لرئيس جمهورية السودان، وحاكم

جنوب دارفور في ٩ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء لجنة ثلاثية، بمشاركة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والحكومة، وممثلي المشردين داخليا، لتنفيذ عملية جمع الأسلحة في المخيم. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، توصل فريق البعثة في جنوب دارفور إلى اتفاق يجري بموجبه جمع الأسلحة طوعا في مخيم كالما تحت إشراف سلطات الدولة وقيادة المشردين داخليا في كالما، وقد اضطلعت العملية المختلطة برصد العملية التي بدأت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ولم تشهد وقوع أي حادث.

النزاعات القبلية

١٨ - لا تزال النزاعات بين الطوائف على الأراضي والموارد الطبيعية تشكل أحد المصادر الرئيسية للعنف في دارفور، ولكن عدد هذه النزاعات واصل انخفاضه بصورة ملحوظة منذ منتصف عام ٢٠١٥. وقد وقعت ثلاثة اشتباكات بين الطوائف أسفرت عن مقتل ٤٥ شخصا في الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، مقابل ثمانية اشتباكات أبلغ عنها في الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وأسفرت عن مقتل ١٩ شخصا، و ١٠ اشتباكات أسفرت عن مقتل ٧٤ شخصا في الفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويعزى هذا الانخفاض العام إلى الجهود المشتركة التي تبذلها حكومات الولايات والقوات المسلحة التابعة لحكومة السودان وقوات الشرطة السودانية على المستوى المحلي، وإلى الدعم الذي تقدمه العملية المختلطة لجهود الوساطة، ودعمها في الآونة الأخيرة لحملة جمع الأسلحة التي حدت بشكل واضح من إمكانية حصول المدنيين على الأسلحة الصغيرة.

١٩ - هناك عدد من النزاعات القائمة، حيث لا تزال المسائل التي تكمن وراءها من دون معالجة مستدامة. فقد اندلع النزاع بين الزغاوة والرزيقات في غرب دارفور على الماشية والجمال مرة أخرى في الفترة الممتدة بين ١٦ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وأسفر عن مقتل ١٦ شخصا من الزغاوة و ١١ شخصاً من الرزيقات، وقد تمت السيطرة عليه بفضل تدخل قوات الحدود المشتركة بين السودان وتشاد وحكومة الولاية بمساعدة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولا تزال التوترات الطائفية قائمة بين مجتمعات السلامات وهبانية والفلاتة بسبب النزاع على الموارد الطبيعية في منطقتي برام وقريضة، جنوب دارفور. وفي ٢٠ تموز/يوليه، قتلت قبيلة الفلاتة المسلحة خمسة أشخاص من السلامات، على بعد ١٦ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من قريضة، حينما كان هؤلاء السلامات يسيرون بمواشيهم في اتجاه نيالا. وفي شرق دارفور، أسفر النزاع بين الرزيقات ومعاليا على ملكية الأراضي والموارد الطبيعية عن مقتل ٣٩ شخصاً من الرزيقات واثنين من معاليا، بعد نشوب سلسلة من الاشتباكات وقعت في الفترة الممتدة بين ٢١ و ٢٤ تموز/يوليه. وقد نشرت حكومة الولاية قوات أمن في ٢٤ تموز/يوليه، وبعد ذلك بأيام قامت القوات المسلحة التابعة لحكومة السودان بنزع سلاح عدد من المدنيين وشيوخ القبائل واعتقلتهم، وأعقب ذلك إقالة الإدارة المحلية للطائفتين بسبب عدم احتوائها النزاع. وفي شمال دارفور، لا تزال التوترات بين الرزيقات الشمالية وبني حسين حول السيطرة على مناجم الذهب في جبل عامر كامنة إذ لم تعالج مظالم بني حسين.

اتجاهات النزاع في المناطق التي انسحبت منها البعثة

٢٠ - ظلت الحالة الأمنية في موقع فريق مهاجرية في شرق دارفور هادئة، ويرجع ذلك أساسا إلى التدابير التي اتخذتها المؤسسات الأمنية الحكومية، بما في ذلك نشر قوات في المنطقة العازلة للحد من الاشتباكات الطائفية التي طال أمدها بين الرزيقات الجنوبية ومعاليا. وساهمت جهود الوساطة التي تبذلها الإدارات المحلية، بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أيضا في الحد من التوترات. وبعد أن كانت المهاجرية عبارة عن ممر لتنقل الحركات المسلحة في الماضي، فإنها تخضع حاليا لسيطرة صارمة من جانب القوات الحكومية. وقد ساهم نشر الشرطة السودانية في المناطق النائية في خفض مستوى الإجرام بنسبة ٦٠ في المائة في الولاية. وتوفر منطقة شرق دارفور حاليا المأوى لأكثر من ٠٠٠ ٨٠ لاجئ من جنوب السودان، بمساعدة من الجهات الفاعلة الإنسانية.

٢١ - ولم تشهد المناطق المحيطة بموقعي فريقي عد الفرسان وتولوس في جنوب دارفور نزاعاً مسلحاً أو عنفاً طائفياً، باستثناء المواجهات الموسمية بين قبيلة الفلاتة ومجتمعات الرحل خلال موسم الهجرة/الزراعة. وقد أطلقت الحكومة عدة مبادرات للمصالحة بين القبائل في المنطقة، بما في ذلك في شطاية حيث بدأ النزاع في عام ٢٠٠٣. غير أن رحيل البعثة من هذه المناطق ينشئ تحديات أمام رصد الأنشطة العابرة للحدود على طول حدود السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

٢٢ - ولم ترد تقارير عن أنشطة قتالية أو اشتباكات طائفية من المناطق المحيطة بموقعي فريقي فورو برنقا وهبيلا في غرب دارفور. وعلى الرغم من أن حالة انعدام الأمن في هذه المناطق ارتبطت في الماضي بانتشار الأسلحة الصغيرة والأنشطة الإجرامية، فقد أسفرت الحملة الأخيرة لجمع الأسلحة والنشر القوي للقوات الحكومية عن حدوث تحسن في الحالة الأمنية. وقد كان للدوريات المشتركة بين السودان وتشاد على طول الحدود أثر رادع ملموس على الأنشطة الإجرامية وتداول الأسلحة الصغيرة في المنطقة.

٢٣ - ويبقى الوضع في مواقع المالحة ومليط وطينة وأبو شوك وزمزم وأم كدادة هادئا نسبيا. ولا توجد، في الوقت الراهن، أي تقارير عن أي نزاع مسلح و/أو حوادث تتعلق بالنزاع بين الطوائف. ووُصف مقتل ضابط شرطة أفريقي احتياطي من قبيلة الميدوب على يد أحد أفراد قوات الدعم السريع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ بأنه حادثة منعزلة أعقبها اعتقال الجاني والوساطة التي أجرتها الحكومة. وبعد توقيع اتفاق ثلاثي بين حكومتي تشاد والسودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أيار/مايو ٢٠١٧، يُتوقع أن يعود اللاجئون السودانيون المقيمون حاليا في تشاد إلى شمال دارفور ووسطها وغربها بدءاً من عام ٢٠١٨. وأفيد بأن نشر شرطة السودان في جميع المناطق الخمس عشرة لشمال دارفور، علاوة على الحملة الجارية لجمع الأسلحة، قد أديا إلى انخفاض مستويات الجريمة. وتخضع الحدود مع الدول المجاورة لسيطرة القوات المسلحة التابعة للحكومة وقوات الدعم السريع، التي تشمل مهامها وقف الهجرة غير المشروعة والتهريب.

باء - التطورات السياسية

عملية السلام في دارفور

٢٤ - يظل التقدم نحو تحقيق تسوية سياسية للنزاع عن طريق التفاوض، بعيد المنال. وبينما تعلن الأطراف عزمها على مواصلة المفاوضات، فإن الشروط المسبقة وانعدام الرؤية والانقسام داخل الحركات

أمور تعوق الحصول على أي نتائج ملموسة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أسفرت المشاورات غير الرسمية مع جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وحركة العدل والمساواة/ فصيل جبريل في برلين بشأن سبل إحياء عملية السلام، عن استمرار كلتا المجموعتين في رفضهما وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمفاوضات السياسية، حيث أكدتا أوجه القصور التي تشوبها فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية وحماية المدنيين والتعويضات وملكية الأراضي والعدالة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، قبل فصيل منشق عن حركة العدل والمساواة، بقيادة أبوبكر حامد وسليمان جاموس، باقتراح نزع السلاح الذي طرحته الحكومة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، انتخب مجلس قيادة أحد فصائل الجبهة الثورية السودانية، مني مناوي رئيسا جديدا له خلال مؤتمره العام المعقود في باريس. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن جيش تحرير السودان بقيادة نور الدين زورغ (جيش تحرير السودان/زورغ) علق اتفاق السلام الذي وقعه مع الحكومة في عام ٢٠١٦ بسبب اتهامات ببطء التنفيذ.

٢٥ - وفي دارفور، أعلن الولاة عن إنشاء مناصب وزارية جديدة في الفترة بين ٩ حزيران/يونيه و ١٦ تموز/يوليه لتضم بعض الأطراف الموقعة على وثيقة الحوار الوطني. وقد أُعطيت الأفضلية في توزيع الوظائف في برلمانات ووزارات ولايات دارفور إلى الحركات الأصغر وفصائل الحركات غير الموقعة بالمقارنة بأحزاب المعارضة التقليدية. وعلى الرغم من هذه التغييرات، ما زال حزب المؤتمر الوطني القوة المهيمنة في المشهد السياسي، وقد عبرت بعض الحركات الموقعة علنا عن عدم رضاها عن تنفيذ الاتفاقات التي وقعت عليها، وهددت بسحب دعمها إياها.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢٦ - أُحرز تقدم ملموس محدود منذ الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (S/2017/747). وفي ١١ أيلول/ سبتمبر، قدم رئيس جمهورية السودان، في اجتماع مع مجدي خلف الله، رئيس مكتب متابعة السلام في دارفور، تأكيدات بشأن سرعة هيكلة اللجان المكلفة بتنفيذ أحكام وثيقة الدوحة وإعادة تفعيلها. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، نظم النائب الثاني لرئيس الجمهورية اجتماع متابعة بشأن تنفيذ الوثيقة، وحالة لجان دارفور، وصندوق دارفور للتعمير والتنمية، ودعم الحكومة المقدم للاجئين السودانيين الذين عادوا من تشاد إلى دارفور. ووفقا لما ذكرته مصادر حكومية، فقد جرى مؤخرا تناول مسألة احتياجات اللجان من الموظفين، وجرى تعيين المفوضين على المستوى الوزاري تحت إشراف الرئاسة. وقد أنجز صندوق دارفور ٦٥٠ مشروعا من أصل ١ ٠٧٠ مشروعا، والحكومة تجري اتصالات مع الجهات المانحة للحصول على تمويل إضافي.

٢٧ - وما زالت عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور تستقطب دعم معظم أصحاب المصلحة في دارفور، فهي تهدف إلى إفساح المجال للمواطنين العاديين لإجراء مناقشة بشأن تنفيذ عملية سياسية شاملة في دارفور. وعلى الرغم من أن الحركات غير الموقعة لم تصدر أي تصريحات عامة ضد العملية، فإنها لم تؤيدها بعد علنا. وقد أنجزت حتى الآن مشاورات في جميع المحليات الثماني والستين في دارفور بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعُقد مؤتمر استعراضي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم العملية وإعلان النتائج. وتجري حاليا التحضيرات للمشاورات التي ستجرى مع

اللاجئين والمغتربين على مستوى ولايات دارفور. وينبغي تحديد قنوات لتضمين نتائج المشاورات عمليات الاستعراض الدستورية.

أثر رفع الجزاءات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية

٢٨ - أدى إلغاء الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان وحكومة السودان اعتبارا من ١٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى إيجاد زخم جديد ومساحة جديدة للمشاركة السياسية، وذلك إقرارا بعمل الحكومة الإيجابي الدؤوب من أجل وقف الأعمال القتالية في مناطق النزاع في السودان، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء السودان. بيد أن المكاسب الاقتصادية الملموسة قد تستغرق بعض الوقت لكي تتحقق. وقد كان من شأن رفع الجزاءات أن عزز بصورة جلية مشاركة الجهات الفاعلة الحكومية في دارفور مع المجتمع الدولي، في حين ولّد شعوراً بالتفاؤل في أوساط المجتمعات المحلية. غير أن حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي رأيا أن رفع الجزاءات كان ينبغي أن يُشترط بإحراز تقدم ملموس في عملية السلام. ولم ترفع الجزاءات المتعلقة بتجميد ممتلكات الأشخاص الذين لهم صلة بالنزاع في دارفور، ولا يزال السودان مدرجا في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب. ولا تزال هذه الجزاءات تؤثر على قدرة حكومة السودان على الاستفادة من تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الدولية الأخرى.

ثالثا - التقدم في تنفيذ المرحلة الأولى

ألف - بناء السلام

٢٩ - تعمل حكومات ولايات دارفور والعملية المختلطة من أجل تحقيق عنصر بناء السلام من النهج ذي الشقين الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وقد طلب جل المسؤولين الحكوميين الذين اجتمع بهم فريق التقييم بأن تدعم المشاريع الإنمائية السلام الناشئ في دارفور، حتى وهم يرحبون بإغلاق المواقع. ومع ذلك، لم تقدم حتى الآن إلا حكومتا ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور خطتيهما لتحقيق الاستقرار للحصول على دعم العملية المختلطة والمجتمع الدولي، في حين وصلت المناقشات مرحلة متقدمة في ولاية شرق دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ فريق التقييم أن أنشطة لجان مكتب متابعة السلام في دارفور (اللجان المتبقية من سلطة دارفور الإقليمية السابقة) كانت محدودة على مستوى الولايات بسبب نقص التمويل والموظفين.

٣٠ - وعلى مستوى البعثة، أُعد مؤخرا إطار للتعاون مع سلطات الولايات يقوم على المسؤولية الوطنية ويستند إلى وثيقة الدوحة ونتائج عملية الحوار والتشاور، وذلك تمشيا مع ولاية البعثة، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجة العاجلة لدعم الشرطة والمساعدة على بناء مؤسسات سيادة القانون، مع الاستمرار في حماية المدنيين والوساطة في النزاعات القبلية. وتشمل الخطوات المقبلة إجراء حوار لتحديد مجالات التدخل المحددة في كل ولاية من أجل التوصل إلى اتفاق مع سلطات الولايات في دارفور. ويتعين على البعثة أن تضع، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، الصيغة النهائية لخطط تحقيق الاستقرار الخاصة بكل ولاية بالتعاون مع الفريق القطري وسلطات الولايات، وهو ما سيتطلب في الوقت نفسه تعزيز مكاتب البعثة في ولايات دارفور. ويظل هناك تحد رئيسي وهو تمويل أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في مجال بناء السلام، لدعم عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

٣١ - وبغية تلبية الاحتياجات المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل المتعلقة بحيازة الأراضي، وباستخدامها على وجه التحديد، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور من خلال ١٢ مشروعا لأنشطة أساسية وأنشطة قصيرة الأجل ، تشارك في تنفيذها كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الوزارات المختصة.

باء - حفظ السلام وفرقة عمل جبل مرة

٣٢ - يستند جانب حفظ السلام في النهج ذي الشقين إلى إنشاء فرقة عمل جبل مرة، تمشيا مع الفقرة ٥٣ من التقرير الخاص (S/2017/437)، لتشمل تسعة مواقع لأفرقة موجودة وقاعدة عمليات مؤقتة ستُنشأ في قولو. ويتعين إنشاء فرقة عمل جبل مرة خلال المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، وتفعيلها في المرحلة الثانية منها. وقد أضفت العملية المختلطة طابعاً رسمياً على مفهوم فرقة العمل للعمليات في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وذلك بتحديد هيكلها التنظيمي والتشغيلي، مع وجود المقر في زالنجي. ولما كانت منطقة عمليات فرقة العمل ستشمل مواقع الأفرقة في ثلاث ولايات في دارفور، فقد أُنشئت آلية تنسيق لتيسير الأنشطة السياسية والعسكرية، والاتصال بسلطات الولايات المعنية.

٣٣ - لم تُخطَر العملية المختلطة رسميا بعد بالإذن بإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في قولو على النحو المطلوب في الفقرة ٦ من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وقد أرسلت البعثة مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، أعقبها إحالة بيان مفصل لعمليات الموقع في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧. وأثار الممثل الخاص المشترك المسألة أيضا مع بكري حسن صالح، النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، وتابع ذلك مع وزارة الخارجية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد نوقشت هذه المسألة خلال الاجتماع الثلاثي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان الذي عقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت وزارة الخارجية البعثة بأنها حددت أرض الموقع، وسيعقب ذلك رسالة رسمية بشأن تخصيصها.

جيم - إعادة تشكيل العنصر العسكري

٣٤ - يبلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ١١ ٤٦١ فردا (بتخفيضه عن المستوى السابق البالغ ١٥ ٨٤٥ فردا)، مقابل قوام مأذون به يبلغ ١١ ٣٩٥ فردا في نهاية المرحلة الأولى. ويشمل ذلك فريقاً خلفياً مؤلفاً من ١٠٩ أفراد و ٤٥٤ ضابطاً من ضباط الأركان العسكريين والخبراء العسكريين الموفدين، من أصل ٥٢٠ ضابطاً مأذوناً بهم. ولأن عملية إعادة التشكيل لا تزال جارية، فإن القوة تعمل من خمسة قطاعات هي القطاع الشمالي بكتيبتي مشاة، والقطاع الغربي بكتيبة مشاة واحدة، والقطاع المركزي، بما في ذلك فرقة عمل جبل مرة بأربع كتائب مشاة، والقطاع الجنوبي بكتيبتي مشاة، والقطاع الشرقي بكتيبة مشاة واحدة. وإجمالا، تعمل القوة من ٢٤ موقعا للأفرقة وقاعدتين من قواعد العمليات المؤقتة. وقد تم بالفعل تسليم عشرة من مواقع الأفرقة العسكرية إلى حكومات الولايات المعنية. ويُتوقع أن يتم تحويل منطقة العمليات إلى قطاعين في نهاية المرحلة الثانية، هما القطاع ١ الذي يشمل منطقة جبل مرة، والقطاع ٢ الذي يشمل بقية دارفور، مع بقاء الجهود الرئيسية للبعثة منصبة على حفظ السلام في قطاع جبل مرة.

٣٥ - واستتبع تنفيذ عملية إعادة تشكيل المرحلة الأولى إعادة ثلاث من كتائب المشاة من بوركينا فاسو ونيجيريا وباكستان إلى الوطن مع مستشفى من المستوى الثاني من منغوليا، وعدم نشر كتيبة مشاة من كل من باكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة كان متوقعاً في السابق نشرهما في البعثة. وكان من شأن ذلك أن خفض مجموع عدد كتائب المشاة من ١٦ كتيبة مقررة، نُشر منها ١٤ كتيبة، إلى ١١ كتيبة. وقد أُكملت عملية إعادة تشكيل العنصر العسكري بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٣٦ - وقد نُفذت هذه العملية في غضون فترة أقصر بكثير مما كان متوقعا، وهو ما أثر سلبا على تخطيط عملية إعادة التشكيل وتنفيذها لاحقاً. ولاحظ فريق التقييم تنفيذ بعض عمليات الإعادة إلى الوطن غير المخطط لها، بما في ذلك مستشفى المستوى الثاني، وهو ما أثر أيضا على معنويات القوات، وأثر على العمليات داخل البعثة. ونُظر أثناء التقييم في مسألة إعادة العناصر التمكينية إلى الوطن، وخُلص، في ضوء الاحتياجات التشغيلية، إلى لزوم الإبقاء على جميع العناصر التمكينية الحالية، أي العاملين منهم في مجالات الطيران والطب والمهندسين، وذلك في ضوء استمرار الاحتياج إلى المهندسين لمشاريع التنمية في كلا القطاعين المستقبليين (عنصر ثقيل ذو القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة ضمن فرقة عمل جبل مرة، وعنصر أخف لمهام تحقيق الاستقرار).

٣٧ - موقع كَالْما هو أحد مواقع الأفرقة السبعة التي سيُطلب تسليمها إلى وحدات الشرطة المشكلة خلال المرحلة الثانية. ونتيجة لحملة نزع السلاح، فقد تدهورت الحالة الأمنية مرة أخرى في مخيم كَلْمة، وهو معقل مسيّس جدا لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وذلك بعد بضع سنوات من الهدوء النسبي في المخيم. وكما ذكر سابقاً، فقد اتصلت الحكومة بالعملية المختلطة تطلب مساعدتها في معالجة مسألة نزع سلاح المخيم. ويوصى لذلك بأن تكتمل عملية تسليم الموقع إلى وحدة الشرطة المشكلة قرب نهاية المرحلة الثانية من عملية إعادة تشكيل البعثة، وبحلول ذلك الوقت تكون حملة جمع الأسلحة قد اكتملت.

دال - إعادة تشكيل عنصر الشرطة

٣٨ - يبلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة حاليا ٢ ٦٦٦ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة مقابل قوام مأذون به بلغ ٢ ٨٨٨ فردا في المرحلة الأولى (مخفضا من المستوى السابق البالغ ٣ ٤٠٣ أفراد والذي شمل ١ ٥٨٣ فردا من أفراد ضباط الشرطة، و ١٣ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة). ويتألف من ١ ١١٨ فردا من أفراد الشرطة ومن ١ ٥٤٨ عنصرا من عناصر وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة في مقر البعثة وفي المقار القطاعية الخمسة، وفي ٢٤ موقعا من مواقع الأفرقة. وتمشيا مع خطة إعادة التشكيل، أوقفت شرطة العملية المختلطة عملياتها في ١١ موقعا من مواقع الأفرقة.

٣٩ - وقد أُكملت عملية إعادة وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة من بنغلاديش والسنغال إلى بلديهما في أيلول/سبتمبر بعد انتهاء دورة تناوبهما، في حين نُقلت وحدة من وحدات الشرطة المشكلة من الفاشر إلى أم بارا، ووحدة أخرى من الضعين إلى شعيرية لتوفير الأمن لمواقع الأفرقة التي أخلاها العنصر العسكري. وكانت هناك مخاوف لدى موظفي العملية المختلطة في هذه القطاعات بشأن مدى قدرة وحدات الشرطة المشكلة على أن تحل محل العنصر العسكري كاملا في بعض المواقع بعد رحيله منها.

٤٠ - وأعادت الشرطة السودانية وجودها في جميع المواقع التي أغلقت فيها العملية المختلطة مواقع الأفرقة، ويبلغ عددها ١١ موقعا. وتشير تقييمات الحالة الأمنية في عواصم الولايات حاليا إلى أنها مستقرة

بسبب زيادة وجود الشرطة السودانية، وكذلك عمليات الحكومة ضد حركات التمرد، والحملة التي تنظمها لجمع الأسلحة. وجدير بالذكر أن الشرطة السودانية يلزمها أيضا أن تبقي أسلحتها النارية في مستودعات أسلحتها أثناء حملات جمع الأسلحة.

٤١ - وقد انخفضت أنشطة العمليات التي تضطلع بها عناصر الشرطة، ولا سيما الدوريات، بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة في المتوسط، وتتراوح هذه حاليا ما بين ٧٠ و ٧٥ دورية في اليوم، ويعكس ذلك أيضا الدوريات التي تُجرى من مواقع الأفرقة المغلقة. ولإتاحة زيادة مشاركة أفراد ضباط الشرطة في المستقبل في أنشطة بناء القدرات ومشاركة وحدات الشرطة المشكلة في الأنشطة المتصلة بالأمن الثابت في مواقع الأفرقة، تعتزم البعثة دمج بعض القطاعات من أجل خفض عدد الضباط المنتشرين في مهام الدعم، مع إعادة نشرهم في الوقت نفسه لتسيير دوريات في مخيمات المشردين داخليا.

هاء - إغلاق مواقع الأفرقة

٤٢ - أُغلق ما مجموعه ١١ موقعا من مواقع الأفرقة وجرى تسليمها إلى حكومة السودان في الفترة من ٨ آب/أغسطس إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وهذه المواقع هي الفاشر/زمزم، والفاشر/أبو شوك، والمالحة، وأم كدادة، والطينة ومليط (القطاع الشمالي)؛ وهبيلا، وفوروبورونغا (القطاع الغربي)؛ وعد الفرسان، وتلس (القطاع الجنوبي)؛ ومهاجرية (القطاع الشرقي). وزار فريق التقييم تسعة مواقع منها قولو. وقد أكدت سلطات الولايات أن المواقع سوف تُستخدم لأغراض تقديم خدمات عامة ولصالح المجتمعات المحلية، حيث خصصت مواقع مليط وأم كدادة وهبيلا لكلية الزراعة، بينما سيحوَّل موقعا المالحة وتلس اللذان تستخدمهما قوات الأمن حاليا ، إلى مدرسة ومركز مجتمعي محلي. ولاحظ فريق التقييم أن جميع مواقع الأفرقة ما عدا موقع واحد (هو أم كدادة) تشغلها في الوقت الراهن القوات المشتركة لأغراض حملة جمع الأسلحة.

٤٣ - وتعاونت حكومات الولايات في التسليم السلس للمواقع بإنشائها لجاناً مشتركة. ومع أن سلطات الولايات ساندت عملية التخفيض التدريجي، فإن توقعاتها عالية، وقد قدمت مطالب إضافية إلى البعثة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة إنمائية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

واو - استعراض ملاك الموظفين المدنيين

٤٤ - دعا التقرير الخاص (S/2017/437) إلى إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين للعملية المختلطة وأيده في ذلك مجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧) بهدف كفالة تعديل مستويات التوظيف من أجل تنفيذ الولاية المنقحة. ونظرا لضخامة التغير الذي طرأ على عدد الأفراد النظاميين والتركيز الموضوعي المنقح للبعثة، فقد ركز استعراض ملاك الموظفين على إجراء تخفيضات متناسبة في عدد الموظفين المدنيين، وعلى مواءمة الهياكل مع ولاية البعثة. وأُدرج تخفيض قدره ٥٥٨ وظيفة في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ التي هي قيد نظر اللجنة الخامسة، ويجري النظر في إجراء تخفيض آخر قدره ٣٠٢ وظيفة في دورة الميزانية ٢٠١٨/٢٠١٩.

٤٥ - وينبغي أن تنظر البعثة في إيجاد سبل لتلبية احتياجات الموظفين في مواقع الأفرقة، لأن معظم خدمات الدعم تتركز بالفعل على مستوى مقر البعثة والمكاتب الميدانية القطاعية، وهو ما يضطر مواقع الأفرقة إلى الاعتماد على تنظيم بعثات قصيرة للخبراء التقنيين من أجل حل مسائل الصيانة والإصلاح

بالنسبة للحالات الحرجة. ويلزم تنفيذ المزيد من التخفيضات في عدد الموظفين في مقر البعثة في المقام الأول ثم في المكاتب الميدانية للقطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء انخفاض نسبة النساء في البعثة (٢٩ في المائة من الموظفين في الفئة الدولية و ١٣ في المائة من الموظفين في الفئة الوطنية)، ينبغي أن تكفل منهجية عملية الاستعراض المقارن المقبلة ومعاييرها عدمَ تأثر النساء اللائي يشغلن مناصب في أقسام و/أو وحدات ذات مستويات تمثيل منخفضة للنساء سلبا من عملية الترشيد هذه.

رابعا – الآثار المترتبة على إعادة التشكيل

٤٦ – أُجري التقييم في دارفور في غضون أسابيع قليلة من إغلاق مواقع الأفرقة، ولم يسمح ذلك سوى بإجراء تحليل أولي لتأثير عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة. وفي حين أنه لم يُلاحَظ أي تأثير سلبي خطير أثناء البعثة الميدانية وخلال الأسابيع اللاحقة، فمن الواضح أن من السابق لأوانه تحديد مدى تأثير إغلاق مواقع الأفرقة على السكان. ويعطي التحليل الوارد أدناه تقييما عاما للحالة، مع الإشارة إلى المخاطر المحتملة على نحو ما أُعرب عنها لدى فريق التقييم.

ألف – التحديات الإنسانية وتحديات الحماية

مجتمعات المشردين داخليا والمساعدة الإنسانية

٤٧ – على الرغم من أن الحالة الأمنية شهدت تحسنا ملحوظا، فإن المؤشرات الإنسانية تظهر حالات طوارئ مستمرة، حيث تعرض ٢,٧ مليون شخص للتشرد الداخلي، منهم ٢,١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء دارفور، وأكثر من نصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد. ويعيش نحو ١,٦ مليون مشرد داخلي في مجموعة من المخيمات والمستوطنات تقع بالقرب من المراكز الحضرية أو شبه الحضرية، ومعظمهم ممن شُرِّدوا منذ عام ٢٠٠٣، ولأسباب عديدة، لم يتمكنوا من العودة إلى مواطنهم الأصلية أو لا يرغبون في ذلك. وقد عاد حوالي ٥٣٣ ٠٠٠ شخص طوعا إلى مواطنهم الأصلية في جميع أنحاء السودان منذ عام ٢٠٠٣، وقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة لاجئين سودانيين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وطنهم في ١٢ ديسمبر/كانون الأول. ومع ذلك، فإن انعدام الأمن والخدمات الأساسية وسبل العيش المستدامة في مناطق العودة، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بملكية الأراضي، باتت تشكل عقبات رئيسية تحول دون عودة اللاجئين، على نحو ما جرى تأكيده في اجتماعات فريق التقييم مع ممثلي المشردين داخليا.

٤٨ – وعموما، لم تحدث أي عمليات تشرد إضافية خلال فترة التقييم في المناطق القريبة من مواقع الأفرقة المغلقة، ولم يؤد إغلاق هذه المواقع حتى الآن إلى تباطؤ تنفيذ البرامج الإنسانية أو الإنمائية. وتنظم دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية رحلات جوية أسبوعية إلى قولو وروكرو، والتحدي الرئيسي الذي يواجه في هذا الصدد هو سوء أحوال الطرق. وتستمر عملية تنفيذ مشاريع/برامج المساعدات الإنسانية والإنعاش دون عائق، ومن دون تحديات في مجالات الوصول.

٤٩ – وفي سياق ما تقدم، يواجه المجتمع الإنساني تحديين رئيسيين، يتعلق أولهما بالنسب الكبيرة من السكان المتضررين من التشرد، وغيرهم من فئات السكان الضعيفة التي تواجه وضعا لا تستطيع فيه المساعدة الإنسانية تلبية احتياجاتهم المزمنة والطويلة الأجل والتي لا تزال مُهمَلَة إلى حد بعيد بسبب قلة

الاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية. وفي إطار استراتيجية الحلول الدائمة الأوسع نطاقا لدارفور، ينبغي إيلاء الاعتبار لاعتماد نهج عملي طويل الأجل يوفر المساعدة لهؤلاء المشردين منذ أمد طويل الموجودين في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية في دارفور. ويتصل التحدي الثاني باستنزاف الموارد الطبيعية في سياق التصحر واستمرار النمو السكاني، مقترنا باستمرار جيوب انعدام الأمن وضعف المؤسسات، التي لا تستطيع تغيير الوضع الراهن. والحالة تدعو إلى القيامَ بتدخلات مناسبة من أجل كسر حلقة الفقر وعدم الاستقرار، وتوفيرَ حلول عملية طويلة الأجل للسكان.

تهيئة بيئة حامية

٥٠ - لم يؤد تحسن الحالة في الأمن العام إلى تحسن متناسب في حالة حقوق الإنسان، ويزيد من تفاقم ذلك استمرار حالة الطوارئ. ولا تزال الانتهاكات والتجاوزات مثل العنف الجنسي والجنساني والاعتقالات والاحتجازات التعسفية والحرمان من حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات مستمرة دون عقاب. وقد وقعت ١٤٩ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان موثَّقة في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بحق ٣٨٥ ضحية، مقارنة بما يبلغ عدده ١٦٨ حالة تضررت منها ٣٤٣ ضحية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق، في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، من ١٣ حادثة من حوادث الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي. وعلى الرغم من حدوث تقلبات خلال فترة التقييم، وإلى حد ما، حدوث انخفاض في عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، فإن عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي تتخذ شكل الاغتصاب والشروع في الاغتصاب يظل ثابتا. بيد أن هناك زيادة تدريجية في عدد التحقيقات التي تفتحها المؤسسات القضائية.

٥١ - وفي الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس، كان هناك ٩٤ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان تضرر منها ٢٠٤ ضحايا، من بينهم ٢٢ طفلا، و ٢٧ حالة اغتصاب. وفتحت تحقيقات في ١٤ حالة. وفي الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وقعت ٧٢ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان بحق ٢٥٣ ضحية، من بينهم ١٦ طفلا، و ٢٧ حالة اغتصاب. وفتحت تحقيقات في ١٧ حالة. وعلى مدى الشهرين الماضيين، كان هناك ٥٦ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان بحق ١٢٣ ضحية، من بينهم ١٨ طفلا، وسبع حالات اغتصاب. وفُتحت تحقيقات في ٢٦ حالة. وقد تحقق فريق العمل القطري للرصد والإبلاغ من وقوع ٤٣ حادثا وقعت فيها انتهاكات خطيرة بحق ٥٧ طفلا بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ٤٨ حادثا في الربع الأول من عام ٢٠١٧ و ٣٣ حادثا في الربع الثاني منه. وفي هذا السياق، كثّفت الشرطة في ولاية غرب دارفور إجراءات التحقيق، مما أدى إلى عدة عمليات اعتقال، وسمحت كذلك لأفرقة حقوق الإنسان بالوصول إلى السجون؛ وبدأت ولاية وسط دارفور، في أيلول/سبتمبر، تحقيقات بشأن حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، وألقي القبض على الجناة؛ وفي ولاية شمال دارفور، نشرت الحكومة قوات عسكرية لحماية المدنيين من جماعات الميليشيات، ونشرت مدعين عامين وقضاة في منطقة فاتو بارنو لتيسير عودة المشردين برّاً، وحل المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي؛ وفي ولاية جنوب دارفور، وبدعم من العملية المختلطة، أعادت الحكومة إرساء سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في محلة شطاية، مولدة أثراً إيجابيا من حيث تحقيق الاستقرار، وزيادة في عدد المشردين داخليا العائدين إلى المنطقة.

٥٢ - وقد أحدث إغلاق مواقع الأفرقة في جميع أنحاء دارفور فجوة في آليات الإنذار المبكر، ولا تزال إمكانيات وصول أفرقة حقوق الإنسان إلى تلك المواقع، وقدرتها على التحقق من انتهاكات حقوق الإنسان محدودتين. ويُتوقع أن يسفر ذلك عن قصور في الإبلاغ عن الحوادث. وتأثرت أنشطة بناء القدرات والأعمال المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان أيضا بسبب قيود لوجستية. والعملية المختلطة بصدد النظر في سبل بديلة لمعالجة هذه المسائل، بما في ذلك إنشاء أفرقة متنقلة للعمل من خلال قطاعات متعددة. ولم يُحرز تقدم في المفاوضات التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان مع حكومة السودان بشأن إمكانية إعداد برنامج للتعاون الفني. وفي الوقت نفسه، وضعت البعثة الصيغة النهائية لخطط لتسيير دوريات ليلية في مخيمات المشردين داخليا البالغ عددها ٤٧ مخيما والتي حُدِّدت ضمن أولويات الحماية أثناء عملية مسح مستوطنات المشردين داخليا في دارفور. إلا أن من الأمور الحيوية تعزيز قدرة السلطات الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة على المستوى المحلي من أجل الاضطلاع بمهام تتصل بحماية المدنيين بفعالية، لا سيما الأشخاص المشردين داخليا، وتعزيز حقوق الإنسان.

التحديات القائمة في مجال سيادة القانون

٥٣ - لا يزال وجود مؤسسات العدالة والسجون وقدرتها محدودين في جميع أنحاء دارفور. وفي حين تجدر الإشادة بالجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة وجود سلسلة مؤسسات منظومة العدالة الجنائية، بنشرها قضاة ومدعين عامين وأفراد شرطة، فقد تضررت المناطق الريفية بشدة من عدم وجود هذه المؤسسات. وفي هذا السياق، وبينما يلاحظ أن الخفض التدريجي للعملية المختلطة من عدة مواقع للأفرقة لم يخلف أثرا سلبيا حتى الآن على أداء المؤسسات القضائية والسجون، فإن أثره يتجلى أساساً في مجال تنفيذ مشاريع سيادة القانون ورصدها، وتقديم الدعم الاستشاري لمؤسسات السجون في مليط وأم كدادة، وخدمات المساعدة القانونية والدعم اللوجستي إلى النظراء الوطنيين. ولعدم توافر عمليات نقل جوي موثوقة للعملية المختلطة، لا يزال وصول موظفي البعثة عن طريق البر يشكل تحديا نظرا للوضع الأمني للبعثة والقيود التي تفرضها المؤسسات الأمنية الحكومية على العودة.

٥٤ - ولا يُموَّل البرنامج المعني بسيادة القانون وحقوق الإنسان في دارفور المشترك بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان إلا بنسبة ١٤ في المائة من احتياجاته، وذلك على الرغم من مساهمة الحكومة الكندية في الآونة الأخيرة بمبلغ ٣٩١ ٩٦١ دولارا، بالإضافة إلى التمويل الأولي الذي بلغ مستوى مماثلا والمقدم من جانب العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشكل وجود البعثة في دارفور والدعم اللوجستي الذي تقدمه عاملين مهمين في نجاح هذا البرنامج في المناطق النائية من ذلك الإقليم. إلا أن تعبئة موارد إضافية من أجل زيادة قدرات الفريق القطري في دارفور لا تزال مسألة ذات أهمية حاسمة لتحقيق الأثر الضروري للبرنامج على أرض الواقع.

باء - قدرات فريق الأمم المتحدة القطري

٥٥ - على النحو المشار إليه في التقرير الخاص (S/2017/437)، لا يزال الفريق القطري للأمم المتحدة يواجه التحديات ذاتها فيما يتعلق بالشؤون المالية والموارد من الموظفين في دارفور. وتُموَّل الاحتياجات الإنسانية حاليا بنسبة ٤٥ في المائة لعام ٢٠١٧، في حين يبلغ تمويل الأنشطة الإنمائية مستوى أقل بكثير. ومن منظور قدرة الفريق القطري على الاضطلاع بأدوار أكبر في دارفور، رأى معظم أعضاء الفريق أن من السابق لأوانه استخلاص استنتاج بشأن تأثير عملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإعادة

تشكيلها على قدرته على الاضطلاع بدور أكبر في دارفور. وقد اقترحوا وضع صيغة نهائية لاستراتيجية لجمع الأموال على نطاق المنظومة لصالح دارفور، كتدبير فوري لمعالجة فجوات التمويل للبرامج الإنمائية. ومن منظور الأمن، يعتمد أعضاء الفريق القطري حلولا بديلة لحراسة العملية المختلطة، بالاستعانة بالشرطة السودانية، لا سيما في المناطق التي لم يطُلها النزاع، خارج منطقة جبل مرة.

خامسا – تعاون حكومة السودان

٥٦ – خلال المرحلة الأولى من الخفض التدريجي وإعادة التشكيل للعملية المختلطة، أبدت حكومة السودان تعاونا كبيرا في تيسير إعادة الوحدات إلى الوطن، وإغلاق مواقع الأفرقة وتسليمها في الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، أُنشئت لجان على مستوى الولاية لتنسيق عمل الوكالات الحكومية المختصة والعمل مع العملية المختلطة والأطراف المعنية في عملية تسليم الأصول. ورغم ما أعرب عنه عدد من المسؤولين المحليين وزعماء القبائل من تقدير لعمل البعثة المختلطة في تعزيز الأمن على مر السنين، فقد طلبوا مزيداً من المشاريع الموجهة نحو التنمية. وفي نفس السياق، رأوا أنه كان ينبغي التبرع بعدد من الأصول، ولا سيما المولدات الكهربائية، إلى المجتمعات المحلية.

٥٧ – وقد ظلت البيئة التشغيلية لتنقل موظفي المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء دارفور موثوقة ومفتوحة منذ التنقيح الذي أجرته مفوضية العون الإنساني لتوجيهات وإجراءات العمل الإنساني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكثّفت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عملياتها في قولو والمناطق المحيطة بها منذ تموز/يوليه ٢٠١٦، بتقديمها المساعدة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والمياه والتغذية والأمن الغذائي والحماية، بمشاركة عدد متزايد من الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وتنظم دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية رحلات جوية أسبوعية إلى قولو وروكرو في ولاية وسط دارفور، وكذلك سورتوني وطويلة وشنقل طوباي وكبكابية في شمال دارفور. وفي جنوب دارفور، يسهل الوصول برّا إلى مناطق منواشي وبيلا سيراي وليبة في شرق جبل مرة، شأنها في ذلك شأن محلية كاس.

٥٨ – غير أن دوريات العملية المختلطة مُنعت أربع مرات من زيارة مناطق انسحبت منها البعثة أثناء المرحلة الأولى. وفي الآونة الأخيرة مُنِعت مرتين من الدخول لأسباب أمنية قبل أن يسمح لها بالتوجه في ٦ كانون الأول/ديسمبر إلى مستيريا، وهي المنطقة التي شهدت اشتباكات بين قوات الدعم السريع وعناصر مسلحة منتسبة إلى موسى هلال، بدعوى.

العقبات البيروقراطية

٥٩ – على الرغم من حدوث تحسن في نسبة المطلوب إلى الصادر من التأشيرات، لا تزال البعثة تواجه بعض الصعوبات في استصدار التأشيرات للموظفين الدوليين. وفي أثناء المرحلة الأولى من عملية إعادة تشكيل البعثة، منحت الحكومة ١ ٤٦٦ تأشيرة للعملية المختلطة شكلت ٨٤ في المائة من الطلبات. وشملت هذه التأشيرات ٨٧٥ تأشيرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٤٣ تأشيرة لموظفين دوليين. ويؤثر عدم إصدار التأشيرات بصفة خاصة على قسم حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة، حيث يظل معدل الشغور بوجه خاص ثابتا عند ٤٤ في المائة. ولا يزال ما مجموعه ٤٢ طلب تأشيرة لشرطة الأمم المتحدة معلقا لدى سلطات حكومة السودان، وأدى ذلك إلى زيادة معدل الشغور، وهو ما يؤثر شيئا فشيئا على قدرات البعثة فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق الاستقرار.

٦٠ - وفي حين تفرج الحكومة تدريجيا عن حاويات حصص الإعاشة الغذائية من بورتسودان، لا يزال هناك ٥٠ شحنة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات معلقة بين الجمارك ووزارة المالية، اثنتان منها منذ عام ٢٠١٥.

سادسا - الاستنتاجات

ألف - تقييم الظروف في ما يتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية

٦١ - في حين لا يزال من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات عن الأثر الكامل لتخفيض قوة البعثة وإعادة تشكيلها في المناطق التي أُغلقت فيها مواقع أفرقة العملية المختلطة، من المهم الإشارة إلى أنه لم يُبلَّغ عن آثار ضارة حتى الآن. وعلى نحو ما أبلغ محاورونا جميعا، فقد تحسنت الأوضاع الأمنية بشكل ملحوظ، وأدى تشكيل حكام الولايات الخمسة لجاناً أمنية تضم عضويتها أفرادا من جميع الدوائر الأمنية إلى إقامة تنسيق فعال لضمان وحدة الهدف. وإضافةً إلى ذلك، فإن حملة جمع الأسلحة تشكل تطورا إيجابيا إجمالا، وهي جديرة بأن تيسر أيضا خفض مستوى العنف المسلح إذا آلت إلى نهايتها المنطقية. والحملة جديرة أيضا بأن تسهم في تحسين الظروف اللازمة لعودة المشردين داخليا إلى ديارهم الأصلية. وفي معرض الإعراب عن التأييد من حيث المبدأ لنزع السلاح من مخيمات المشردين داخليا، وينبغي أن تنفذ الحملة بعناية في مخيم كالما بأقصى قدر من الاهتمام، بالمضي بالخطة التي وافقت عليها اللجنة الثلاثية المشتركة بين حكومة الولاية والمشردين داخليا والعملية المختلطة.

باء - التعديلات المنفذة بسبب مشاكل نشأت خلال المرحلة الأولى

٦٢ - نظرا للحالة الأمنية السائدة في مخيم كالما للمشردين داخليا وما نجم عنها من احتياجات تشغيلية، سيجري إدخال بعض التعديلات على خطة إعادة تشكيل البعثة في المرحلة الثانية لتيسير تغطية مخيم كالما بالعنصر العسكري حتى نهاية المرحلة الثانية. ومن شأن هذا أن يتيح لوحدات الشرطة المشكلة أن تتسلم مقاليد الأمور بالكامل تدريجيا، حالما تتحسن الظروف.

٦٣ - وسيتطلب نقل وحدات الشرطة المشكلة في المرحلة الثانية من مواقع الأفرقة العسكرية إلى مواقع تقتصر على أفرقة عسكرية/مدنية تعزيز التزامن مع عملية إعادة تنظيم العنصر العسكري، فضلا عن التنسيق مع المجتمعات المحلية والحكومة والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المناطق التي توجد فيها وحدات الشرطة المشكلة، من أجل تلبية توقعاتها. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى خفض عدد أفراد الشرطة في مقر البعثة ومقر القطاع، يدعم الفريق الاستقصائي عملية دمج القطاع الغربي مع القطاع الأوسط، والقطاع الجنوبي مع القطاع الشرقي لأغراض إدارية، مع إيلاء عناية فائقة للعناصر الحيوية في هياكل القيادة والسيطرة والتنسيق والاتصال.

٦٤ - ومع انتقال البعثة إلى المرحلة الثانية، ينبغي تحسين التنسيق بين مقر البعثة في الفاشر والقطاعات، وتقديم التوجيه السليم إلى مكاتب الولايات بشأن الطبيعة المتغيرة للبعثة، والتجديد اللازم في الفكر والنهج. وقد تجلى بوضوح في القطاعات وجود نقص في التنسيق والتوجيه بشأن تفعيل النهج ذي الشقين والنطاق المشمول بعملية تحقيق الاستقرار، وشكّل ذلك مصدر قلق فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة.

٦٥ - ولذلك يجب إيلاء مزيد من التركيز، بمضي المرحلة الثانية، على تنفيذ الولاية في البيئة الحالية.

٦٦ - وتمشيا مع الفقرة ٧١ من التقرير الخاص (S/2017/437)، ينبغي للبعثة أن تعزز جهود تهيئة وضع أمني جديد. إن قيام البعثة بوضع مصفوفة للمخاطر المتعلقة بإمكانية الوصول أمر جدير بالإشادة، ولكن ينبغي أن تكون عملية الاستعراض أعمّ في نطاقها، بحيث تغطي جميع المناطق التي شهدت تحسنا في حالة الأمن، وأن تكون أشمل بحيث تأخذ في الاعتبار آراء واحتياجات فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وينبغي أن تستعرض البعثة أيضا حجم المخيمات والمجمعات التابعة للعملية المختلطة لضمان كفاية خدمات الأمن لدى تخفيض أعداد العناصر النظامية.

حيم - آفاق المستقبل

٦٧ - إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، ورهنا بنظر مجلس الأمن في إجراء مزيد من التخفيضات في أعداد الأفراد النظاميين، يوصَى بإجراء استعراض قبل تجديد ولاية البعثة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للنظر في وضع مفهوم جديد للبعثة بأولويات معدَّلة. وفي الوضع الحالي، ستكون البعثة، في نهاية المرحلة الثانية، قد بلغت أقصى مدى لإنجاز أولوياتها في نطاقها الجغرافي الحالي.

دال - جمع الأموال لصالح فريق الأمم المتحدة القطري

٦٨ - العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بصدد وضع استراتيجية مشتركة لجمع الأموال من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل (٢٠١٧-٢٠١٩) الذي حدد أولويات مشتركة لإرساء سلام مستدام في دارفور. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة الموارد المتاحة للفريق القطري لتوطيد السلام في السنتين القادمتين من أجل تحقيق عملية انتقال تدريجية في دارفور، وستشمل أيضا فتح باب الاتصال بالجهات المانحة غير التقليدية، وإشراك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وتوسيع نطاق الموارد المالية. وينبغي أن تعامل الدول الأعضاء مسألة التمويل المقدم من أجل توطيد جهود بناء السلام في دارفور باعتبارها مسألة سياسية ذات أولوية عالية لحماية ما استُثمر في تحقيق السلام ولتجنب تجدد النزاع.